

الاحتجاجات تعمق الأزمة بين حركة النهضة وقيس سعيد

قيادات الحركة الإسلامية تلمح لوقوف الرئيس التونسي وراء المظاهرات

صغير الحيدري

نفسها إليك بالكف عن دفع البلاد إلى الفوضى والمجول،" فيما دعا القيادي بالنهضة رضوان المصمودي، سعيد إلى إدانة العنف والتخريب الذي يجوب جهات الجمهورية. وأن يتبرأ من الصفحات التي تدعو لها، في إشارة إلى صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي أول تعليق له على الأحداث الأخيرة قال الغنوشي، الذي يرأس أيضا البرلمان، مخاطبا الشباب الذين اشتبكوا مع القوات الأمنية "لا يلبق بكم تخريب بلادكم".

وشدد الغنوشي في تصريح لإذاعة محلية مساء الثلاثاء على أن "إنقاذ تونس لا يكون بالتخريب ولا بالحرق وتدمير مؤسسات الدولة.. هذه بلادكم وليست أجانب عنها ولا هي أجنبية عنكم، ولذلك فإن حرق المؤسسات والإدارات والمغازات لن يوفر لكم الحياة الكريمة ولا الشغل".

ويبدو أن تصور سعيد سيحمله بجمع الأعداء من الطبقة السياسية، خاصة أن هناك من اعتبر أن ما جاء من شعارات وافقت زيارته إلى المنبهة يعد خرقا للدستور. حيث ألمح لذلك البرلمان عن حزب التيار الديمقراطي، نبيل حجي.



نبيل حجي

الحكومة الصامتة تتحمل مسؤولية ما يحدث، لكن هذا لا يبرر العنف

وقال حجي في تصريح لـ "العرب" إن "في آخر الفيديو الذي نشرته رئاسة الجمهورية هناك أمر لا يمكن أن أقبله.. لن أتدخل في نوايا الرئيس سعيد الساهر على حماية الدستور.. لكن هناك مواطنين دعوا إلى حل البرلمان وهذا غير ممكن دستوريا، حق الحزب أيضا مكفول دستوريا، كان من الأفضل حذف المقطع الأخير لأنه مثل دعوة صريحة إلى خرق الدستور".

وفيما سارعت الأحزاب الداعمة لحكومة هشام المشيشي إلى إدانة الأحداث الأخيرة معتبرة أن هناك من يقف خلفها، اختارت المعارضة وخبراء الدفاع عن هذه الاحتجاجات بحجة أن البلاد تعيش تدهورا غير مسبوق للأوضاع الاقتصادية والديمقراطية على البرلمان واستبدالها بديمقراطية شعبية في استنساخ تجربة اللجان الثورية في عهد العقيد الليبي الراحل معمر القذافي وفق ما يقول منتقدوه.

ووضع هذا التصور سعيد في مواجهة حركة النهضة الإسلامية التي تسعى جاهدة للحفاظ على نظام الحكم الحالي (شبه برلماني) ولم لا حتى تعزيمه ليصبح برلمانيا بالكامل كما أوضح رئيس الحزب، راشد الغنوشي، في وقت سابق.

وقبل تحويله إلى المنبهة، حاولت قيادات وازنة من الحركة الإسلامية على غرار البرلمانسي سيد فرجاني، وصهر الغنوشي، رفيق عبدالسلام، ورئيس مجلس الشورى، عبدالكريم الهاروني، حشر سعيد في الزاوية من خلال التلميح إلى أن الرجل يقف خلف الاحتجاجات والليبية التي تخللتها أعمال عنف ونهب وسرقة للأموال.

وخاطب سيد فرجاني، سعيد قائلا "عليك دعوة التنسيقيات التي تنسب



غضب متصاعد

تونس - تواصلت الاحتجاجات الشعبية ليل الاثنين في تونس وسط مخاوف من اتساع رقعتها، خاصة أن ردود فعل الأطراف السياسية التي يحملها الشارع مسؤولية تآزم الأوضاع اقتصر على تبادل الاتهامات حول من يقف وراء هذه الموجة من التحركات، ما قد يزيد من شحن الأجواء في الشارع. وتجمهر العشرات من المحتجين الثلاثاء في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس. حيث رفعوا شعارات مناهضة للطبقة السياسية الحاكمة على غرار "الشعب فد (سئم) من الطرابلسية الجدد" و"الشعب يريد إسقاط النظام" وغيرها من الشعارات.

ويرى مراقبون أن تصاعد وتيرة الاحتجاجات، التي لم تنجح السلطات في تطويقها من خلال الحلول الأمنية، سيزيد من توتر العلاقة بين الرئيس التونسي، قيس سعيد وحركة النهضة الإسلامية التي تقود الحزب السياسي والبرلماني الداعم للحكومة، لاسيما بعد توجيه قيادات من الحركة أصابع الاتهام إلى سعيد بأنه يقف خلف التحركات الاحتجاجية.

وتنقل سعيد، مساء الاثنين، إلى منطقة المنبهة الواقعة شمال غربي العاصمة تونس حيث التقى عددا من الشبان والأهالي.

وناشد سعيد، الشباب عدم التعرض لـ"الأعراض والممتلكات"، محذرا من يسعى إلى المتاجرة بفقر المواطنين، و"هو لا يتحرك إلا في الظلام" بهدف "إفك الفوضى". وأظهر الفيديو الذي نشرته رئاسة الجمهورية عددا من الأهالي يهتفون "تحرك وقم بحل البرلمان.. لترحل حركة النهضة"، وهو ما أثار ردود فعل متباينة إزاء هذه الشعارات.

وبالرغم من أن نشطاء داعمين للاحتجاجات رحبوا بزيارة سعيد، غير أنها زادت من الشكوك التي تخامر منتقديه بشأن محاولته استئثار التحركات لاستهداف الأحزاب والعملية السياسية الجارية الآن في تونس. حيث يُعادي البرلمان واستبدالها بديمقراطية شعبية الدفع نحو إلغاء الديمقراطية القائمة على البرلمان واستبدالها بديمقراطية شعبية في استنساخ تجربة اللجان الثورية في عهد العقيد الليبي الراحل معمر القذافي وفق ما يقول منتقدوه.

ورجحت إيطاليا بتعيين كوبيتش، في وقت يقول فيه مراقبون إن نجاح الرجل يبقى رهين توقف تركيا والإخوان عن مناوراتهم واستفزازاتهم التي قد تنزلق بليبيا مجددا إلى الاقتتال رغم ما تحقق خلال الحوار السياسي.

تضارب في المواقف المحلية والدولية من تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا

الإخوان يواجهون تعيين يان كوبيتش بهجوم ناري وتركيا تحرب



إرث وليامز محدد رئيسي للمواقف من تعيين كوبيتش

على اعتماد آلية اختيار منطلي السلطة التنفيذية في البلاد. وأشادت أنقرة الثلاثاء بتعيين كوبيتش مبعوثا أمميا جديدا إلى ليبيا، وأن "خروجها الآن لن يكون مأسوفا عليه، لأن خطة برنامجها مُفخخة ومحكومة على نفسها بأنها قد تنفجر قريبا وسريعا". ويتقاسم هذا الرأي غالبية الفاعلين السياسيين في ليبيا الذين ما فتئوا ينتقدون أداء وليامز لجهة انحيازها للإخوان المسلمين، حيث لم تتردد في اختيار أكثر من 40 منهم للمشاركة في الحوار السياسي المباشر الذي شارك فيه 75 شخصا في مسعى لإيجاد تسوية للأزمة الليبية.

ودفعت هذه المقاربة التي تسعى من ورائها وليامز إلى محاولة الوصول إلى تفاهات بوسائل الضغط حينها، وبالخداع والتهديد أحيانا كثيرة، إلى فرض تشكيل سلطة تنفيذية جديدة للإشراف على المرحلة الانتقالية القادمة تكون على مقاس جماعة الإخوان المسلمين وتخدم أهدافها. ويأتي ذلك في وقت أثار فيه ترحيب تركيا الحار بتعيين كوبيتش التي عدت أنقرة منجزاته وأشادت بكفائه، شكوكا حول رغبتها الجامحة في رحيل وليامز في أقرب وقت ممكن من أجل قطع الطريق على التسوية السياسية التي تعد لها.

ويرى مراقبون أن تركيا التي لطالما أطلقت استفزازات تستهدف تقويض مسار التسوية في ليبيا تستعجل رحيل وليامز من أجل وضع حد للنقد المحرز في العملية السياسية خاصة بعد تصويت أعضاء ملتقى الحوار الليبي - الليبي

الووصف ما يفعله الإخوان بـ"الأسلوب الخبيث"، وهو يهدف إلى تعطيل تولى كوبيتش مهامه الجديدة، مبديا في نفس الوقت مخاوفه من خسارة المكاسب السياسية التي حققتها جماعة الإخوان المسلمين خلال فترة وليامز. وكتب في تدوينة على فيسبوك أن "الدفع باستلام المبعوث الجديد للأمم المتحدة لمهامه في ليبيا في هذا التوقيت الحساس الذي توشك فيه وليامز على إنهاء المرحلة الأخيرة لمسار الحوار وتوقيع جهودها الناجحة وجهود فريق الحوار الليبي هو أمر مثير للاستغراب والتساؤل، وقد ينسف مسار التسوية برمته ويعود بنا إلى نقطة الصفر".

ويرجع متابعون للشأن الليبي سبب تحسّر الإخوان على رحيل وليامز إلى سيطرة هؤلاء على الحوار السياسي الذي أشرفت المبعوثة الأممية بالإنابة على مجرياته. واعتبر الباحث السياسي الليبي عزالدين عقيل، أن وليامز "للت كثيرا" تنظيم الإخوان خلال فترة رئاستها بالإنابة للبعثة الأممية، منذ استقالة رئيسها اللبناني غسان سلامة في مارس من العام الماضي.

ولاحظ في تصريحات تلفزيونية بثت مساء الاثنين، أن "الإخوان المسلمين لم يجدوا دلالا من قبل مثل الذي اعتدته عليهم وليامز، ولهذا استخدموا دوائر إقليمية، إضافة إلى علاقاتهم مع أميركا وبريطانيا من أجل ممارسة ضغوط كبيرة على الأمم المتحدة للحيلولة دون تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا".

الووصف ما يفعله الإخوان بـ"الأسلوب الخبيث"، وهو يهدف إلى تعطيل تولى كوبيتش مهامه الجديدة، مبديا في نفس الوقت مخاوفه من خسارة المكاسب السياسية التي حققتها جماعة الإخوان المسلمين خلال فترة وليامز. وكتب في تدوينة على فيسبوك أن "الدفع باستلام المبعوث الجديد للأمم المتحدة لمهامه في ليبيا في هذا التوقيت الحساس الذي توشك فيه وليامز على إنهاء المرحلة الأخيرة لمسار الحوار وتوقيع جهودها الناجحة وجهود فريق الحوار الليبي هو أمر مثير للاستغراب والتساؤل، وقد ينسف مسار التسوية برمته ويعود بنا إلى نقطة الصفر".

ويرجع متابعون للشأن الليبي سبب تحسّر الإخوان على رحيل وليامز إلى سيطرة هؤلاء على الحوار السياسي الذي أشرفت المبعوثة الأممية بالإنابة على مجرياته. واعتبر الباحث السياسي الليبي عزالدين عقيل، أن وليامز "للت كثيرا" تنظيم الإخوان خلال فترة رئاستها بالإنابة للبعثة الأممية، منذ استقالة رئيسها اللبناني غسان سلامة في مارس من العام الماضي.

ولاحظ في تصريحات تلفزيونية بثت مساء الاثنين، أن "الإخوان المسلمين لم يجدوا دلالا من قبل مثل الذي اعتدته عليهم وليامز، ولهذا استخدموا دوائر إقليمية، إضافة إلى علاقاتهم مع أميركا وبريطانيا من أجل ممارسة ضغوط كبيرة على الأمم المتحدة للحيلولة دون تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا".

طلعت الانقسامات على المواقف الدولية والمحلية إزاء تعيين السلوفاني يان كوبيتش مبعوثا أمميا جديدا إلى ليبيا، حيث رحبت تركيا الساعية، وفقا لمراقبين، إلى عرقلة المحاولات الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا، وهي محاولات قادتها المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز التي تتحمس أنقرة لرحيلها، فيما شن الإخوان هجوما على تعيين كوبيتش بسبب ما كان يتمتع به هؤلاء زمن وليامز.

الجمعي قاسمي

تونس - أثار تضارب المواقف المحلية والدولية بشأن تعيين الدبلوماسي السلوفاني، يان كوبيتش، رئيسا جديدا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا تساؤلات بشأن مرد ذلك، حيث استقبلت جماعة الإخوان المسلمين هذا التعيين بهجوم حاد على كوبيتش يعكس توجسا من خسارة ما حققته الجماعة خلال فترة المبعوثة الأممية للإنابة ستيفاني وليامز، بينما اختارت تركيا الترحيب به بطريقة حارة. وشنت جماعة الإخوان هجوما حادا وناريا على كوبيتش الذي عينه مجلس الأمن الدولي مبعوثا أمميا جديدا إلى ليبيا، خلفا للأميركية وليامز، ما عكس حالة الارتباك والخوف من خسارة المكاسب التي حققتها بالغطاء السياسي الذي وفرته لها وليامز منذ توليها هذا المنصب بالإنابة في شهر مارس من العام الماضي.



عزالدين عقيل

وليامز أفعدت دلالا على الإخوان لم يجدوا مثله من قبل

وتزامن هذا الهجوم الإعلامي والسياسي مع البدء في مدينة الغرقة المصرية أعمال اللقاة الثاني للجنة الدستورية لمناقشة الترتيبات الدستورية استعدادا للانتخابات العامة، والإعلان عن اعتماد مقترح اللجنة الاستشارية بشأن آلية تشكيل السلطة التنفيذية.

ويرى مراقبون أن الإخوان استشعروا خطر رحيل وليامز قبل تنفيذ أجداتهم المتمثلة في إيصال أحد أزعجهم على غرار وزير الداخلية في حكومة "الوقاف" فتحى باشاغا إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية.

وهاجم محمد صوان، رئيس حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية لجماعة

الحكومة المغربية تواجه انتقادات بسبب عدم البت في القانون الانتخابي الجديد

محمد ماموني العلوي

الجيد للانتخابات القادمة، وعلى توفير مناخ وشروط المناقشة المسؤولة داخل البرلمان، لإنتاج قوانين جيدة من جهة، ومن جهة ثانية لتفادي ارتباكات السنوات الماضية التي كانت تسهم في إنتاج قوانين متسرعة سرعان ما تبرزت الممارسة العملية تضاربها وعدم ثباتها.

ونته حزب التقدم والإشتراكية الحكومة إلى "ما بدأ يعرفه الملف الانتخابي من تاخر"، وإلى "ضرورة" تحمل مسؤوليتها في استئناف تحضير الانتخابات، وفي عرض النصوص المؤطرة لهذه العملية على المصادقة. وأكدت شريفة لويس، الباحثة في العلوم السياسية، أن "الحاجة ملحة إلى تعديل القانون الانتخابي، يجب أن يكون هذا القانون مؤمنا للمصلحة الوطنية الجامعة وليس مصلحة طرف دون آخر".

وأشارت لويس في تصريح لـ "العرب" إلى أن "إخراج القوانين سيكون عندما يتم التوصل إلى توافق سياسي لأن الظروف السياسية والموضوعية لم تحقق هذا التوافق بعد".

والخلافات بين مكونات المشهد السياسي في المغرب لا تزال قائمة حول عدد من النقاط التي تهم هذا القانون، على غرار القاسم الانتخابي، حيث تبرز أحزاب المعارضة دفاعها عن القاسم الجديد على أساس عدد المسجلين وليس المصوتين، بأنه ضمان للتعددية الحزبية وحق أكبر عدد من الأحزاب للدخول إلى البرلمان.

ولكن حزب العدالة والتنمية الذي يقود التحالف الحكومي يرفض هذا المقترح بزعمه أنه سيؤثر سلبا على الديمقراطية التمثيلية من خلال مساعدة الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع كسب الأصوات الكافية لدخول البرلمان.

وبالرغم من ترويج قيادات وازنة للعدالة والتنمية أنهم قاصرون على تحقيق فوز في الانتخابات المقبلة، غير أن مصادر من داخل الحزب أكدت لـ "العرب" أن الوضعية الداخلية للحزب والانقسامات المتتالية خلقت نوعا من الخوف من الهزيمة في الاستحقاق المقبل، لاسيما إذا تم التغلب على العزوف

المغرب انتقادات للحكومة بسبب تاخرها في تحويل القانون الانتخابي الجديد إلى البرلمان من أجل فتح نقاش بشأنه والمصادقة عليه.

ومع انتهاء المشاورات بين الأحزاب ووزارة الداخلية حول القانون الجديد، تحاول أوساط حزبية وخبراء الدفع نحو التسريع في وتيرة اعتماد هذا القانون من خلال تقديمه إلى البرلمان والمصادقة عليه من أجل اعتماده في الانتخابات المقبلة المقررة في أكتوبر. ورفض حزب الأصالة والمعاصرة المعارض تاخر الحكومة الذي وصفه بـ"غير المفهوم" على المصادقة بالإستحقاقات الانتخابية القادمة، وعدم إحالتها حتى اليوم على أنظار البرلمان. وجاء ذلك في بلاغ مكتب الحزب السياسي، حيث حمل الحكومة مسؤولية وتداعيات هذا التأخر، موضعا أنه "ينعكس سلبا على ظروف الإعداد